الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية

هل غذاء المصريين في خطر؟

رصد مؤشرات الأمن الغذائي في مصر

هل غذاء المصريين في خطر؟

رصد مؤشرات الأمن الغذائي في مصر

صادر عن الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية2024
الحقوق محفوظة بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نسب المصنف غير تجاري
-منع الاشتقاق / الإصدارة 4,0

المحتويات

1- مقدمة	5
2- تعريف بالمصطلحات	7
3- وضع الأمن الغذائي العالمي	11
4- وضع الأمن الغذائي في مصر	13
5- رصد مؤشرات الأمن الغذائي في مصر	19
أولًا: المؤشرات الأساسية:	19
- النقص التغذوي	19
- انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد	19
- السمنة	20
ثانيًا: مؤشرات توافر الأغذية:	21
- إنتاجية القمح	21
- الإنفاق الزراعي	23
- الخسائر الغذائية	24
-إمدادات الطاقة الغذائية	24
- الاعتماد على واردات القمح	25
- المياه المستخدمة في الزراعة	26
ثالثًا: مؤشرات الحصول على الغذاء	26
- الفقر	26
- الإنفاق الغذائي	27
-البطالة	30
- الأداء اللوجستي	31

- التضخم 32
رابعًا مؤشرات الاستفادة من الغذاء 33
- الحصول على مياه الشرب 33
- الوصول إلى الصرف الصحي 33
- تقزم الأطفال 33
- هزال الأطفال 35
- فقر الدم عند النساء 35
خامسًا: مؤشرات الاستقرار 36
- تغير المناخ 36
- مفارقات الأسعار 37
- الاستقرار السياسي والاقتصادي 37
- تقلبات الإنتاج الغذائي 38
- تقلبات الإمداد الغذائي 38
6- خاتمة 39

مقدمة

بلغ المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية ذروته في سبتمبر 2023؛ إذ وصلت الزيادة في أسعار الطعام والشراب إلى73.65%[1] في الوقت الذي تزداد فيه دخول الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل بمعدلات أقل بكثير وعلى فترات أبعد من الزيادة المتكررة في معدلات التضخم، مما يُقوِّض قدرتهم الشرائية.

وبسبب وضع الاقتصاد المصري المتأزم والانخفاض المستمر في قيمة العملة المحلية وفي ظل سياق عالمي أوسع من اندلاع حروب وانتشار أوبئة وأزمة لامساواة غير مسبوقة، يسود شعور عام بين المصريين بالخوف من تسلل الجوع إلى حياتهم اليومية؛ خوف من أن يصبح الجوع تهديدًا يختبره أصحاب الدخول المتوسطة مع كل تجربة تسوق، وشبحًا ملازمًا لأصحاب الدخول المنخفضة، وأن يترك غير القادرين فريسة لضعف المناعة والأمراض المزمنة. فمن أجل مقاومة الجوع بالحيلة، يلجأ هؤلاء إلى بدائل غير صحية، كتعويض البروتين بالمزيد من الكربوهيدرات وتناول وجبات رخيصة الثمن فقيرة القيمة الغذائية.

يكفل الدستور المصري لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف. وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين، كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال.[2] ويؤكد الدستور على هذا الحق للأطفال في مادة منفصلة، فيُشرّع بأنه «يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية».[3] ويأتي الحق في الغذاء ضمن الحقوق الأساسية التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلكلِّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحقُّ فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

لكن متى نعتبر أن هذا الحق مفعّل، وأنّ المواطنين المصريين يتمتعون بما يكفله الدستور والمواثيق الدولية لهم؟ تُوضّح لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة أنه يتم إعمال الحق في الغذاء الكافي عندما يتاح ماديًا واقتصاديًا لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه. وترى اللجنة أن المضمون الأساسي للحق في الغذاء الكافي يعني «توفر الغذاء بكمية ونوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد وخلو الغذاء من المواد الضارة وكونه مقبولاً في سياق ثقافي معين، وإمكانية الحصول على الغذاء بطرق تتسم بالاستدامة ولا تعطل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى».

1- التحليل الشهري للتضخم، البنك المركزي المصري، https://tinyurl.com/ywkd3m74
2- دستور مصر الصادر عام 2014، المادة 79
3- دستور مصر الصادر عام 2014، المادة 80

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على وضع الأمن الغذائي الحالي في مصر، إذ تتحرى مدى تحقق أبعاده بقياس مؤشراته، وذلك باستخدام الدليل الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وبالاعتماد على قاعدة بيانات كلٍ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك المركزي المصري، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وقاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة SDG Global Database، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ووقع اختيارنا على عامي 2010 و2017 لمقارنتهما بأحدث البيانات المتاحة لغرضين: الأول، لتوضيح التقدم الذي أحرزته مصر خلال العقد الماضي في مقاصد التنمية المستدامة وتحديدًا الهدف الثاني «القضاء على الجوع» أو التراجع عنها. والثاني، هو إنه في حالة غياب بيانات حديثة نستطيع من خلالها قياس أثر كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية على وضع الأمن الغذائي في مصر، فإن السنتين 2010 و2017 قد تمكننا من رسم صورة عن هذا التأثير نظرًا لإن عام 2010 تتضح به تداعيات أزمة الغذاء العالمية على مصر، ويوضح لنا العام 2017 آثار تحرير سعر الصرف (تعويم الجنيه) في نوفمبر 2016.

تعريف بالمصطلحات

الأمن الغذائي

حالة تتوافر فيها لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ مأمون ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم من الأنماط الغذائية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022).

أبعاد الأمن الغذائي

1) **توافر الأغذية:** إذا كانت الأغذية موجودة بالفعل أو يُحتمل أن توجد من الناحية المادية، بما يشمل جوانب الإنتاج، واحتياطيات الأغذية، والأسواق والنقل، والأغذية البرية.

2) **الإمكانية الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية:** إذا كان يمكن أو لا يمكن للأُسر المعيشية والأفراد الحصول على ما يكفي من الأغذية من الناحيتين المادية والاقتصادية.

3) **استخدام الأغذية:** إذا كانت الأسر المعيشية تعمل على زيادة استهلاك ما يكفي من التغذية والطاقة إلى أقصى حد أم لا. ويكون تناول الأفراد كميات كافية من الطاقة والمغذيات ثمرة ممارسات الرعاية والتغذية الجيدة، وإعداد الأغذية، والتنوع الغذائي، وتوزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية، والحصول على المياه النظيفة، والصرف الصحي والرعاية الصحية، وذلك بالاقتران مع الاستخدام البيولوجي السليم للأغذية المستهلكة، ويُحدد ذلك الوضع التغذوي للأفراد.

4) **استقرار الأغذية على مر الزمن:** الاستقرار هو شرط أن يكون النظام بكامله مستقراً ويكفل بالتالي للأُسر المعيشية أمنها الغذائي في جميع الأوقات. ويمكن لمسائل الاستقرار أن تُشير إلى انعدام الاستقرار في الأجل القصير (وهو ما يمكن أن يفضي إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد) أو في الأجلين من المتوسط إلى الطويل (وهو ما يمكن أن يفضي إلى انعدام الأمن الغذائي المزمن). ويمكن للعوامل المناخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن تكون جميعًا مصدرًا لانعدام الاستقرار (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022).

السيادة الغذائية

حق الشعب في كل بلد في تقرير السياسات الغذائية، وحقه في تحديد سياسات البلاد واستراتيجياتها في إنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه المستدام، مع احترام ثقافاته ونظمه الخاصة في إدارة موارده الطبيعية ومناطقه الريفية، وهو حق يعتبر شرطًا مسبقًا لتحقيق الأمن الغذائي (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2013).

الفجوة الغذائية

تتحدد بحساب الفرق بين الإنتاج المحلي وإجمالي المتاح للاستهلاك. وفي حالة زيادة الإنتاج المحلي عن الاستهلاك تكون هناك فجوة موجبة (فائض) يُستخدم عادة في التصدير لزيادة الميزان التجاري للدولة، أما في حالة زيادة الاستهلاك عن الإنتاج المحلي تكون فجوة سالبة (عجز) يتم سدها من خلال الاستيراد (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015).

الاكتفاء الذاتي الغذائي

اعتماد الدولة على إمكانياتها الخاصة للحصول على احتياجاتها من السلع الغذائية، بهدف التقليل من الاعتماد على الواردات أو الدول المصدرة لتلك السلع. وعليه، فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي يعنى القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليًا. ومع ذلك فلا يعنى الاكتفاء الذاتي بأي حال من الأحوال وقف أو قطع التبادل التجاري مع الدول الأخرى، وإنما إعداد وتأمين شروط وظروف داخلية وطنية لتحقيق ربحية أعلى للتبادل الاقتصادي عبر قنوات تقسيم العمل الدولي، وذلك رغبة منه في تنمية الإنتاج المحلى كمًا ونوعًا، وبالتالي تحقيق مستوى إشباع نوعي وكمي أعلى لاحتياجات المواطنين. ويؤدى هذا الوضع إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017).

انعدام الأمن الغذائي

تقدير لإمكانية أو محدودية حصول الفرد أو الأسرة على الغذاء بسبب قلة المال أو غيرها من الموارد.

انعدام الأمن الغذائي الشديد

مستوى شدة انعدام الأمن الغذائي الذي تنفد عنده إمدادات الأفراد من الأغذية أو يعانون عنده من الجوع أو، في أشد الحالات، يقضون أيامًا من دون غذاء، مما يُعرض صحتهم ورفاههم لخطر فعلي.

انعدام الأمن الغذائي المعتدل

مستوى شدة انعدام الأمن الغذائي الذي يواجه عنده الأفراد عدم يقين إزاء قدرتهم على الحصول على الأغذية ويضطرون معه، في أوقات معيّنة من السنة، إلى خفض جودة و/أو كمية الأغذية التي يتناولونها بسبب نقص الأموال أو سواها من الموارد. وهو يُشير بالتالي إلى عدم الحصول بشكل مستمر على الأغذية، مما يُقلّص جودة النمط الغذائي ويُخل بالأنماط المعتادة لاستهلاك الأغذية، وقد تكون له تأثيرات سلبية على التغذية والصحة والرفاه (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020).

الجوع

شعور جسدي غير مريح أو مؤلم سببه عدم استهلاك طاقة غذائية كافية، أي الحرمان من السعرات الحرارية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022).

سوء التغذية

يُشير إلى النقص أو الزيادة أو عدم التوازن في مدخول الطاقة و/ أو المغذيات لدى الشخص. ويشمل مصطلح سوء التغذية ثلاث مجموعات واسعة النطاق من الحالات الصحية:

- نقص التغذية، الذي يشمل الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول)، والتقزم (قصر القامة بالنسبة إلى العمر)، ونقص الوزن (انخفاض الوزن بالنسبة إلى العمر)؛
- سوء التغذية المتعلق بالمغذيات الدقيقة، الذي يشمل عوز المغذيات الدقيقة (نقص الفيتامينات والمعادن المهمة) أو فرط المغذيات الدقيقة؛
- فرط الوزن والسمنة والأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي (مثل أمراض القلب والسكتة الدماغية وداء السكري وبعض السرطانات) (منظمة الصحة العالمية، 2021).

الأنماط الغذائية الصحية

هي تلك الأنماط الغذائية التي تتوفر بكمية ونوعية كافيتين لتحقيق النمو والتطور الأمثلين لجميع الأفراد ولدعم الأداء والرفاه البدني والعقلي والاجتماعي في جميع مراحل الحياة فضلًا عن الاحتياجات الفسيولوجية. وتكون الأنماط الغذائية الصحية مأمونة ومتنوعة ومتوازنة وقائمة على الأغذية المغذّية. وهي تساعد على اتقاء شر سوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة، وتحد كذلك من خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية والمرتبطة بالنمط الغذائي. وتتباين التركيبة المحددة للأنماط الغذائية الصحية بحسب خصائص كل فرد (مثل العمر ونوع الجنس ونمط الحياة ومستوى النشاط البدني)، والأنماط والسياقات الجغرافية والديمغرافية والثقافية، والأذواق الغذائية، وتوافر الأغذية المتأتية من مصادر محلية وإقليمية ودولية، والعادات الغذائية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2021).

الحماية الاجتماعية

حق من حقوق الإنسان وتُمثّل بجملة سياسات وبرامج تهدف إلى الحد من مشكلات الفقر والضعف التي قد تعترض الإنسان في حياته، والتصدي لها. وتضمن له الحصول على: تعويضات عائلية، حماية الأمومة، تعويض البطالة، التعويض عن إصابات العمل، إعانة مرضية، حماية صحية، معاش الشيخوخة، معاش الإعاقة، معاش الورثة (منظمة العمل الدولية، 2019).

التغير المناخي

تغيرًا في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992).

وضع الأمن الغذائي العالمي

يحتلّ الفقر والقضاء على الجوع صدارة قائمة أهداف التنمية المستدامة، وذلك بعد أن تحطمت آمال العالم التي كانت معلقة على الثورة الخضراء[4] في السبعينيات من القرن الماضي في القضاء على الجوع لأسباب تتجاوز ما ذكره نورمان بورلاوج، أحد أبرز روادها، في خطابه أثناء تسلمه جائزة نوبل للسلام 1970 على خلفية جهوده في تحسين أصناف قمح عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض. يؤمن بورلاوج بأن المعركة التي يخوضها الجوع هي بالأساس ضد الزيادة السكانية، وأن أي زيادة في الإنتاجية لا تعني شيئًا إذا ابتلعها التكاثر الطبيعي للبشرية.[5]

تضاعف عدد سكان العالم منذ ذلك الوقت، لكن بفضل الاكتشافات التكنولوجية والمعرفية تضاعفت الإنتاجية كذلك، وأصبح العالم ينتج غذاءً كافيًا للجميع، فلماذا يمثل الجوع واقعًا يوميًا في حياة 721 مليون إنسان؟[6]

اللامساواة

يفقد العالم ثلث إنتاجه سنويًا من الغذاء أو ما يكفي لإطعام 1.26 مليار جائع حول العالم كل عام، ويُهدَر17% منه على مستوى البيع بالتجزئة والخدمات الغذائية والأسرة المعيشية.[7] ويُنتج الغذاء الفاقد الذي لا يتم استهلاكه ما بين 8% إلى 10% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية.[8] فالغذاء المهدر يمثل مواردًا مهدرة من المياه العذبة والطاقة اللازمة في صنع الأسمدة الكيماوية أو خلال عمليات شحن ونقل وتصنيع ومعالجة وحفظ الأغذية. كما أن عملية تحلُّل الأغذية لها تبعات تُسهم في خلق ظروف مناخية غير مستقرة وتلك الظروف تؤثر بدورها على الزراعة وإنتاجية المحاصيل.

التغير المناخي

يعيش78% من فقراء العالم في مناطق ريفية، ويعتمد كثير منهم على الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في بقائهم على قيد الحياة.[9] هؤلاء معرضون بشدة لتأثيرات التغير المناخي. فعلى مدار العقد الماضي، تأثر 1.7 مليار شخص بالطقس القاسي والكوارث المرتبطة بالمناخ.[10] ويتوقع أن يسبب تغير المناخ، في الفترة من عام 2030 إلى عام 2050، نحو 250 ألف وفاة كل عام بسبب الإجهاد الحراري وسوء التغذية والأمراض المرتبطة بها كالملاريا والإسهال.[11]

5- وفقًا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الثورة الخضراء هي زيادة في غلة المحاصيل تستند إلى زراعة أنواع ذات استجابة عالية من القمح والأرز والذرة والدخن، والاستخدام المكثف للأسمدة، ومبديات الآفات، والري والآلات.

5- "Norman Borlaug Acceptance Speech", https://bit.ly/3W6lnBt

6- World food programme, "Hunger Map Live: Global Insights and Key Trends", https://tinyurl.com/468dhavw

7- United Nations Environment Programme," Food Waste Index Report 2021",04 March 2021. file:///C:/Users/o/Downloads/FoodWaste.pdf

8- الأمم المتحدة، "اليوم الدولي للقضاء على الهدر". https://www.un.org/ar/observances/zero-waste-day

9- أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ «صحيفة الوقائع رقم 38"، منشور للأمم المتحدة، صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2022.

10- برنامج الأغذية العالمي، "مواجهة تغير المناخ"، https://ar.wfp.org/climate-action

11- منظمة الصحة العالمية، "تغير المناخ والصحة"، 12 أكتوبر 2023. https://rb.gy/pwd8x

ورغم أنّ المزارع العائلية تمثل أكثر من 90% من إجمالي المزارع في العالم، وتنتج 80% من الغذاء المتوفر عالميًا،[12] لم يحصل صغار المنتجين إلا على 1.7 % تقريبًا من الأموال المستثمرة عالميًا في تمويل المناخ.[13] هذه حرب أخرى يخوضها الجوع ضد تغير المناخ وأحد أسبابها الهيكلية انعدام المساواة.

الحروب

قبل أن يتعافى العالم من جائحة كوفيد-19 (كورونا) التي دفعت أكثر من نصف مليار شخص إلى الفقر المدقع لاضطرارهم إلى تحمُّل تكلفة الخدمات الصحية من جيبهم الخاص[14] وحتى قبل تفشي الجائحة، كان يعيش 1.2 مليار شخص في 111 دولة نامية في فقر حاد متعدد الأبعاد[15]. وأتت الحرب الروسية الأوكرانية لتُفاقم أزمة الجوع والغذاء العالمية. فخلال الأيام الأولى من الحرب ارتفعت أسعار القمح 47 نقطة. ولا يرجع ذلك وحده إلى مساهمة كلٍ من أوكرانيا وروسيا بنسبة 30% من صادرات القمح العالمية،[16]بل بالإضافة إلى فرض بعض الدول الأخرى قيود على صادراتها من القمح لاحتواء ضغوط ارتفاع الأسعار المحلية.[17] كما أجبرت الحرب الروسية الأوكرانية، بسبب ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، مصانع أوروبا إلى تقليص إنتاجها من الأمونيا والذي يُعد مكونًا أساسيًا في صناعة الأسمدة النيتروجينية، حتى أنه وبعد تسعة أشهر من بدء الحرب بلغ التراجع في إنتاج الأمونيا أو إغلاق مصانع الإنتاج نحو 70% في أوروبا[18] وكنتيجة لاستمرار الحرب، بلغ معدل التضخم السنوي لأسعار الغذاء 20% على مستوى العالم في فبراير 2023، وهو أعلى مستوى على مدى العقدين الماضيين.[19]

وتؤثر الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة والعنف السياسي في المقام الأول على الإنتاجية، وبالتالي الفائض المتاح للتصدير. وثانيًا تعرقل عملية التصدير ذاتها من نقل وشحن بسبب التوترات مع دول الجوار، مما يترتب عليه تعطيل طرق النقل من غلق مضيق أو منع مرور السفن في مياه إقليمية أو التعرض للناقلات البحرية، وبالتالي يشوب استقرار وسلامة سلاسل الإمداد حالة من عدم اليقين. تشير الإحصاءات والدراسات العلمية عن الهند، وهي إحدى أكبر الدول المصدرة للمحاصيل الزراعية والتي لجأت مصر فور اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية إلى التواصل معها بشأن الاتفاق على استيراد القمح، إلى وجود ارتباط وثيق وقوي بين ضعف الحصاد وزيادة معدلات العنف السياسي.[20]

12- الأمم المتحدة، "في مواجهة الجوع: عَقدُ الأمم المتحدة للأسر الزراعية، المنتجة للغالبية العظمى من غذاء العالم"، 17 يوليو 2019. https://news.un.org/ar/story/2019/07/1036921

13- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة". https://tinyurl.com/3uk662zs

14- منظمة الصحة العالمية، "تكاليف الرعاية الصحية أوقعت أكثر من نصف مليار شخص في براثن الفقر المدقع أو فاقت فقرهم"، 12 ديسمبر 2021. https://tinyurl.com/2s4jrcws

15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "يُظهر تصنيف الفقر الناجم عن قلة الدخل الأماكن التي يمكن أن يكون لها أكبر تأثير في عالم يتخبط بالأزمات"، 17 أكتوبر 2022. https://tinyurl.com/2pwmc6ue

16- صندوق النقد الدولي، "الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم"، 17 مارس 2022. https://rb.gy/p7i01

17- مدونة البنك الدولي، "أزمة غذاء عالمية جديدة آخذة في التفاقم"، 4 أغسطس 2022. https://rb.gy/07lcm

18- مدونة البنك الدولي، "تتراجع أسعار الأسمدة ولكن المشكلة هي توفرها والقدرة على تحمل تكلفتها"، 1 مايو 2023. https://bit.ly/3pwDaFC

19- البنك الدولي، "أسعار السلع الأولية تسجل أكبر انخفاض منذ جائحة كورونا"، 27 إبريل 2023. https://bit.ly/3OsP8L9

20- Wischnath, Gerdis and Halvard Buhaug, "Rice or riots: On food production and conflict severity across India", *Political Geography*, Volume 43, 2014, Pages 6-15, https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2014.07.004.

وضع الأمن الغذائي في مصر

تتشارك مصر مع البلدان النامية التأثيرات العالمية السلبية الناجمة عن كلٍ من اللامساواة والتغير المناخي والحروب والأوبئة على أمنها الغذائي، لكن توجد بعض العوامل تخص مصر وحدها. بعض هذه العوامل ستظل تأثيرات الجهود الحكومية المبذولة محدودة أمامها مثل: محدودية المساحة الزراعية، وبعضها الآخر هو نتيجة للسياسات المتخذة على الصعيد الوطني؛ ونذكر منها: اللامساواة في توزيع وملكية الأراضي، والزراعة من أجل التصدير.

أولاً: محدودية المساحة الزراعية

تغطي الأراضي المنزرعة 4% من مساحة مصر وتتركز في دلتا النيل ووادية، وتمثل الزراعة العضوية 2.9% فقط من إجمالي تلك الأراضي.[21] تزرع مصر ثلاث عروات: صيفية ونيلية وشتوية مما يعظّم استخدام الأرض، فبينما تُقدَّر المساحة المنزرعة بـ9.6 مليون فدان، تصل المساحة المحصولية إلى 16.4 مليون فدان.[22]ورغم تمكن مصر من استصلاح أكثر من 500 ألف فدان وزيادة مساحة الأرض المنزرعة 8% على امتداد العقد الماضي، نجد أن نصيب الفرد من مساحة الأرض المنزرعة انخفض بنسبة 6.1%،[23] ويرجع هذا الانخفاض إلى الزيادة غير المتكافئة بين مساحة الأرض المنزرعة وعدد السكان.

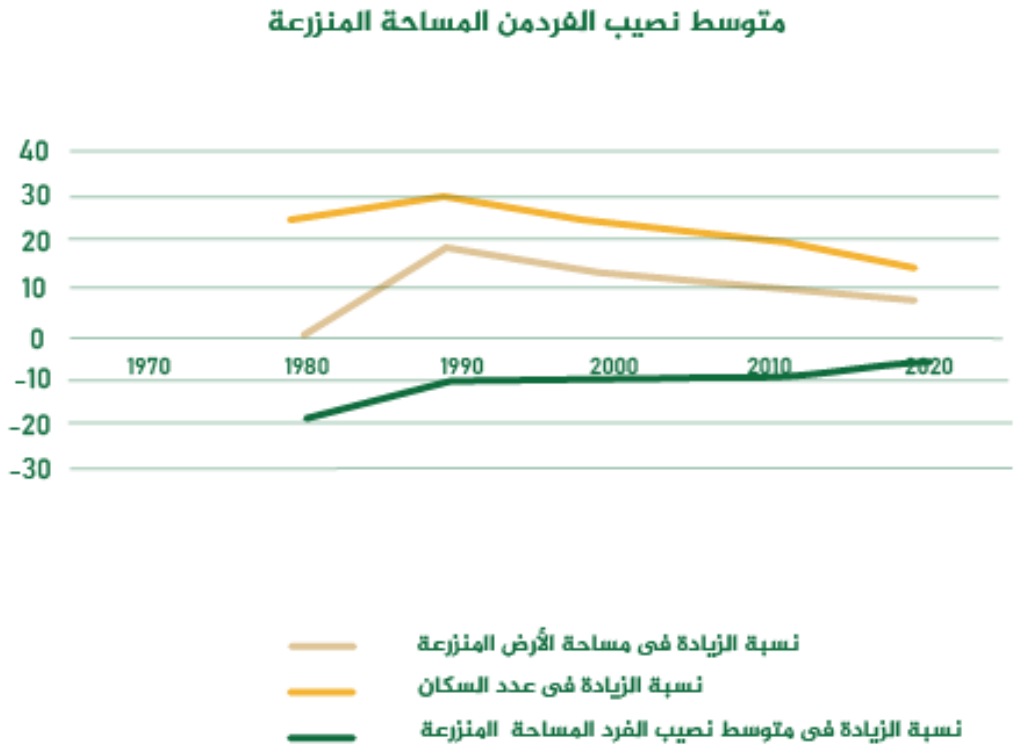

21- FAO, *World Food and Agriculture– Statistical Yearbook 2022*. https://doi.org/10.4060/cc2211en

22- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "مؤشر المساحة المنزرعة ومؤشر المساحة المحصولية"، 2021/2020.

23- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي عام 2021/2020"، أغسطس 2022.

ثانيًا: اللامساواة في توزيع وملكية الأراضي

يساهم قطاع الزراعة بحوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر[24]، ويستوعب 20.1% من إجمالي اليد العاملة.[25]ويهيمن عليه العمل العائلي غير المأجور، كما أن 96.9% ممن يشتغلون بالقطاع الزراعي هم عمالة غير رسمية، ويضمّ 53.20% من الأطفال الناشطين اقتصاديًا.[26]

وتتسم ملكية الأراضي الزراعية بدرجة كبيرة من انعدام المساواة، إذ يسيطر 2.5% من المُلاك على أكثر من ربع المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية، في حين أن 39.7% من أصحاب الحيازات الصغيرة يملكون 9.5% فقط من الأراضي، بينما لا يملك 17.9% ممن لديهم حيازة زراعية (تشمل حيازة الأصول الزراعية عدا الأرض) أي أرض.

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، التعداد الزراعي 2009/2010

24- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي، السنة المالية 2023/2022.
https://mped.gov.eg/GrossDomestic

25- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائي السنوي**، الفصل الخامس: الزراعة واستصلاح الأراضي، 2021.

26- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **المسح القومي لعمالة الأطفال**، 2010. https://tinyurl.com/3hpwxurn

ثالثًا: الزراعة من أجل التصدير

كانت الزراعة من أوائل القطاعات التي تم تحريرها في سبعينيات القرن الماضي ولاقت إقبالاً من المستثمرين عليها. فسرعان ما أصبح قطاع الزراعة واحدًا من أكبر القطاعات وأسرعهم نموًا من حيث تأسيس الشركات ورأس المال المصدر. تلى ذلك الانتقال من زراعة المحاصيل التقليدية إلى المحاصيل البستانية وتطبيق سياسات التجارة الحرة، والزراعة من أجل التصدير، والتوسع في أنماط زراعية تخدم سوق تصنيع المنتجات الغذائية.

المساحة المحصولية

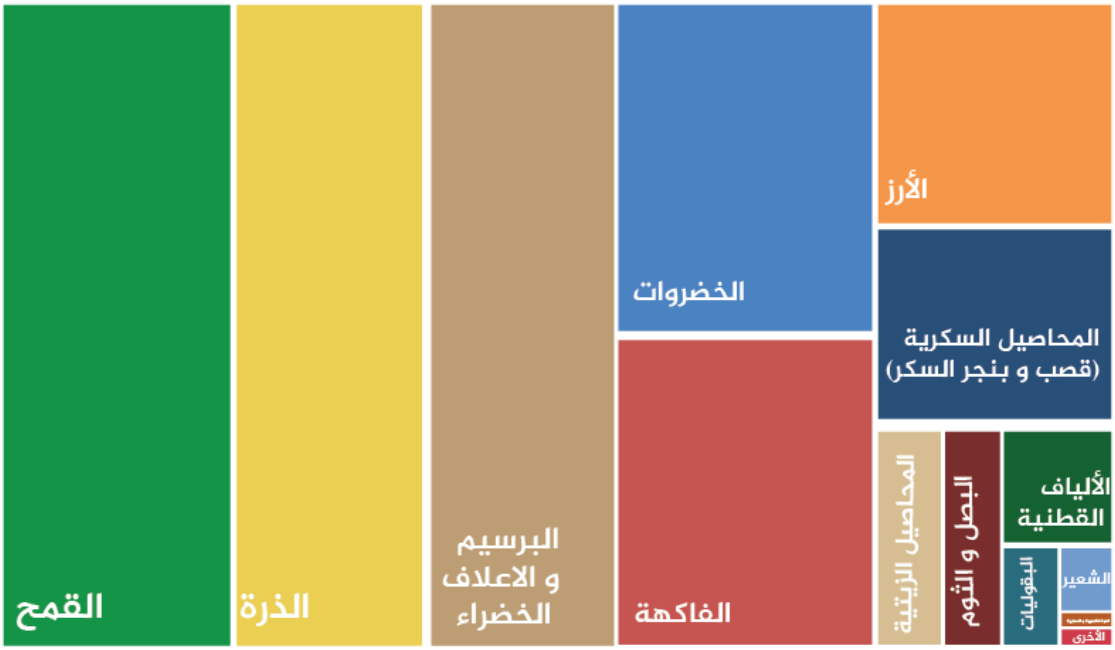

الإنتاج النباتى

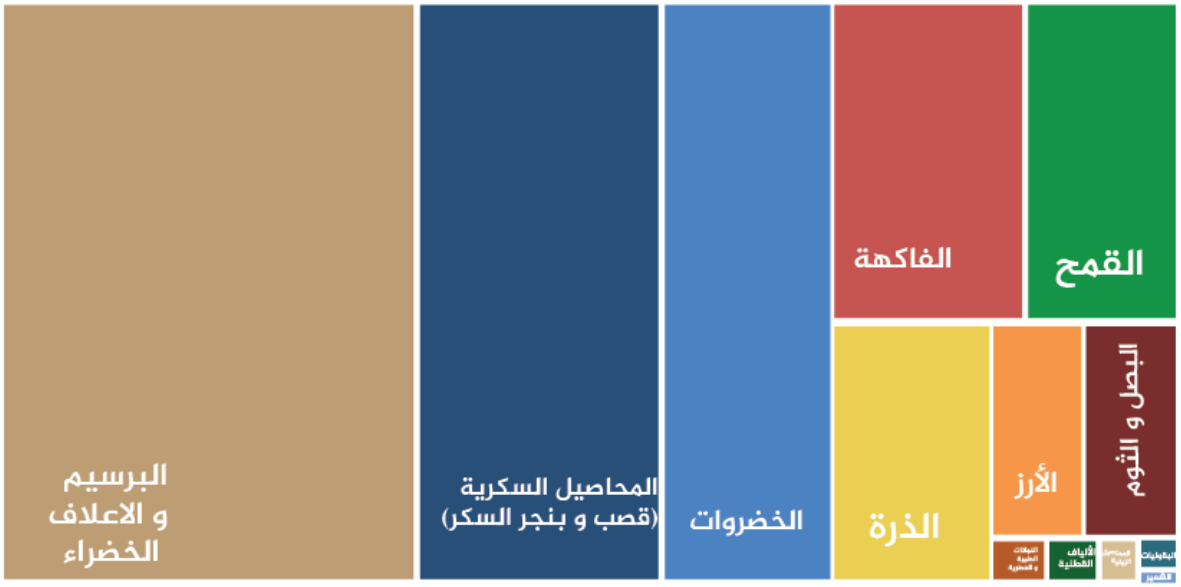

المصدر: النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي عام 2020/2021، إصدار يناير 2023

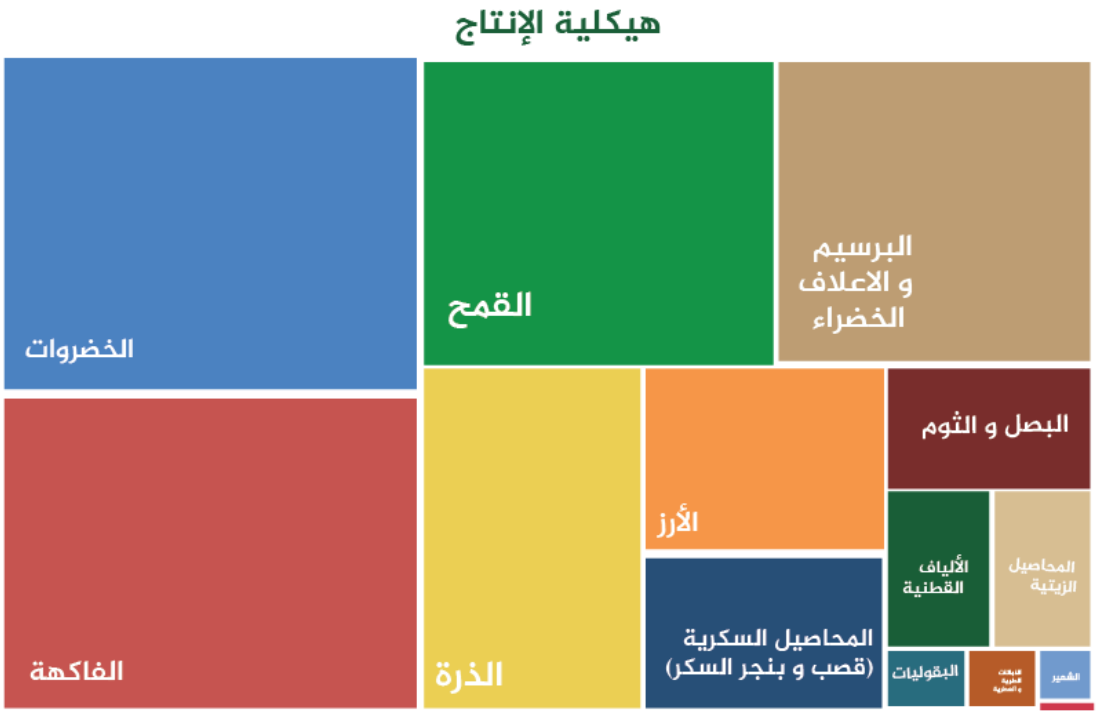

المصدر: النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي عام 2020/2021، إصدار مايو 2023

وبذلك لم يولد هذا التوجه الجديد بشكل عفوي وطبيعي كاستجابة لتغير نمط الغذاء عند المصريين، بل كان سياسة فوقية لخدمة أغراض التصدير والتصنيع، في تجاهل لمبدأ السيادة الغذائية وهو «حق الشعب في كل بلد في تقرير سياستها الغذائية، وحقه في تحديد سياساتها واستراتيجياتها في إنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه المستدام، مع احترام ثقافاته ونظمه الخاصة في إدارة موارده الطبيعية ومناطقه الريفية، وهو حق يعتبر شرطًا مسبقًا لتحقيق الأمن الغذائي».

قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج تدريب لمساعدة المزارعين على الانتقال من المحاصيل الأساسية التقليدية إلى البستنة عالية القيمة. ويُوضِّح الجدول بالأسفل خمس مشروعات نُفِذوا بتمويل كلي أو جزئي من الوكالة بقيمة إجمالية 119 مليون دولار، بهدف دعم التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.[27]

27- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «المشروعات الدولية». https://tinyurl.com/5n9yvxxb

المشروع	الهدف	التمويل
روابط الأعمال التجارية الزراعية للتحالف الإنمائي العالمي	-دمج 3000 مزارع في سلسلة قيمة بستانية مستدامة وتنافسية عالية القيمة ترعاها هاينز. -زيادة إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة من أصناف معالجة الطماطم إلى 2000 طن من الطماطم يومياً بحلول العام الثالث، و4000 طن يومياً بحلول العام الخامس، مع تحقيق كل معيار معياري مما يؤدي إلى ما مجموعه 40 مليون دولار من الاستثمارات من قبل أمريكانا (معالج القطاع الخاص) في مرافق المعالجة وترقيات المرافق. -زيادة الدخل السنوي للفرد من الطماطم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بمتوسط 921 دولاراً (5،321 جنيهاً مصرياً) لثلاثة آلاف مزارع بحلول العام الخامس في كل 10 آلاف فدان.	7 مليون دولار من الوكالة + 40 مليون دولار من أمريكانا
تعزيز الأعمال الزراعية الريفية في مصر	زراعة محاصيل قابلة للتسويق تلبي المعايير الدولية للتصدير، وتشمل: المانجو والعنب والرمان والتمر والبصل والفاصوليا الخضراء والطماطم والبطاطس والأعشاب والتوابل والخرشوف والفراولة. يعمل المزارعون المصريون ومصنعي الأغذية على إنشاء روابط مع الأسواق المحلية والدولية، والحصول على التمويل، وزيادة التزامهم بممارسات الغذاء والسلامة.	36 مليون دولار
مشروع دعم الأمن الغذائي والأعمال الزراعية	زيادة دخل صغار المزارعين في صعيد مصر. سيتحقق هذا الهدف بتنفيذ نهج قائم على السوق يسهل تنمية سلسلة القيمة المستدامة المناصرة للفقراء ويساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة الوصول إلى الأسواق المحلية وأسواق التصدير.	23 مليون دولار
التسويق المتقدم والخدمات اللوجستية التجارية الزراعية - أمل	تحسين السبل المعيشية لـ4،300 أسرة في صعيد مصر، من بينهم صغار المزارعين والعمال الذين لا يملكون أراضي والنساء والشباب العاطلين عن العمل وأصحاب المشروعات من خلال بناء قدراتهم ودمجهم في أسواق تجارية عالية القيمة لبيع منتجات البساتين الزراعية.	11 مليون دولار
تدريب سلاسل القيمة للمدارس الفنية الزراعية	تناول الفقر المستمر في المناطق الريفية في محافظات صعيد مصر عن طريق تقوية مهارات التوظيف لدى خريجي المدارس الفنية الزراعية، بما في ذلك المهارات الفنية ومهارات التواصل مع التركيز على التحديات التي تواجه طالبات هذه المدارس. كما كان التركيز على خلق بيئة تمكينية جديدة لتشجيع المدارس الفنية الزراعية والقطاع الخاص على التعاون بصورة مقربة في تحسين المناهج ووضع برامج تدريبية جديدة مصممة لتحسين مهارات المعلمين في هذه المدارس وخريجيها وكفاءاتهم.	1 مليون دولار

أدى ذلك إلى زيادة عائدات مصر من الصادرات الزراعية منذ أواخر التسعينيات بنسبة 1500% بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[28]، وزاد صافي قيمة الدخل الزراعي بنسبة 620% . وفي المقابل زاد إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي بنسبة 1029% (دون احتساب العمل الزراعي)[29] نتيجة لزيادة اعتماد مصر على السوق الخارجي والشركات الأجنبية في توريد مستلزمات الإنتاج الزراعي من تقاوي لحاصلات الخضر وشتلات الفاكهة والمبيدات. كما أنّ زجّ مصر لزراعة محاصيل بعينها بدعوى امتلاكها لقيمة تنافسية عالية ما هو إلا محض وهم لصالح من يحتكر المعرفة ويضع شروط السلامة ويملك حظر توريد منتجات من دولة ما لانتهاكها حقوق الملكية الفكرية، واتهامها بانتهاك قواعد منظمة التجارة العالمية وجرها إلى جلسات فض منازعات حين تحظر هي استيراد سلعه[30]. في العام الماضي، أُحتجزت شحنات فراولة مصرية في الموانئ الأوروبية لاشتباه في احتوائها على أصناف فراولة مسجلة حصريًّا لشركة أمريكية دون دفع ضريبة حقوق الملكية الفكرية[31]. وبعدها بشهور، صدر حكم قضائي بإزالة مساحة 11 فدانًا من العنب لزراعته بدون الحصول على ترخيص من الشركة المالكة لحقوق الصنف.[32]

يُلخص وزير مالية اليونان الأسبق يانيس فاروفاكيس هذا الوضع في كتابه **الاقتصاد كما أشرحه لابنتي**:

> كان المزارعون ينتجون في سالف الأزمان موادهم الخام، مثل الأعلاف والوقود والبذور. أما في الحاضر، فهم يبتاعون معظم موادهم من شركات متعددة الجنسية لديها قدرة تكنولوجية على إنتاج أعلاف لتسمين الأبقار بسرعة أكبر وتكلفة أقل، ووقود قادر على توفير الطاقة للجرارات مصنوع بأحدث التكنولوجيات، وبذور معالجة بالهندسة الوراثية تجعل المحاصيل أشد مقاومة للحرارة والصقيع، والمبيدات الكيميائية التي تنتجها هذه الشركات عينها. تستخدم الشركات حاليًا، من أجل ضمان أرباحها، براءات الاختراع لتأكيد ملكيتها القانونية للمادة الوراثية للبذور أو حتى لسلالة جديدة من الحيوانات هندستها في المختبرات.[33]

28- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، **الزراعة والأمن الغذائي**.https://www.usaid.gov/ar/egypt/agriculture-and-food-security

29- حساب الزيادة بناء على متوسط 5 سنوات من 1995/1999 إلى 2015/2019.

30- European Commission, "EU challenges Egyptian import restrictions at the WTO", 26 January 2022.
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_22_578

31- مدى مصر ونادر سيف الدين، "إتاوات الملكية الفكرية تحتجز صادرات الفراولة المصرية في الموانئ الأوروبية"، 24 مارس 2022.
https://cutt.ly/IwwWWxa5

32- متولي سالم، «حكم قضائي بإزالة 9 آلاف شجرة عنب في بني سويف"، المصري اليوم، 4 يوليو 2022.https://bit.ly/3Oie5c3

33- يانيس فاروفاكيس، **الاقتصاد كما أشرحه لابنتي**، ترجمة عماد شيحة، دار الساقي، 2020.

رصد مؤشرات الأمن الغذائي في مصر

المؤشرات الأساسية:

المؤشرات الأساسية							
المؤشرات	العالم		مصر				
	أحدث سنة	القيمة	2010	2017	أحدث سنة	القيمة	الوضع الآن (خيد جدا، جيد، معتدل، سيئ، سيئ جدا)
النقص التغذوي (الجوع)	2022	9.2	5.1	6.4	2021	7.2	
انعدام الأمن الغذائي	2021	28.1		33.1	2021	28.5	
السمنة	2016	13.1	28	32	2017	32	

1) النقص التغذوي

لم تحقق مصر أي تقدم فيما يخص عدد السكان الذين يعانون من الجوع ولا يحصلون على كفايتهم من الغذاء يوميًا، وبالتالي يفتقرون إلى القدر الكافي من الطاقة للدرجة التي تحول بينهم وبين ممارسة نمط حياة طبيعية تتسم بالصحة والنشاط؛ إذ ارتفع عددهم من 4.5 مليون في 2010 إلى 7.8 مليون شخص في 2021.

2) انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد

ينتشر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين 28.5% من السكان، لكن حققت مصر تحولًا إيجابيًا في هذا المؤشر في تجاه تقلص الفجوة بين الجنسين من حيث انعدام الأمن الغذائي؛ إذ تعاني 29.9% من النساء من عدم يقين تجاه قدرتهم على الحصول على الغذاء مقابل 27% من الرجال، وبذلك تقلصت الفجوة من 9.1 نقطة في 2015 إلى 2.9 نقطة في 2021.

3) السمنة

تنتشر السمنة في مصر بين 32% من السكان البالغين، و15.10% بين من هم في سن البلوغ، بينما يعاني 17.80% من الأطفال تحت سن الخمس سنوات من الوزن الزائد. وللسمنة تداعياتٍ خطيرة على الصحة، حيث أن الأشخاص المصابين بالسمنة هم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض غير السارية مثل: داء السكري، وأمراض القلب والأوعية الدموية والتي تعد أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في مصر.

ترجع تلك المعدلات المرتفعة للسمنة بين السكان بمختلف فئاتهم العمرية إلى اعتمادهم على الكربوهيدرات لإشباعهم؛ إذ يستمد الفرد 66% من متوسط نصيبه اليومي من السعرات الحرارية من الحبوب والجذور والدرنات.

نصيب الفرد السنوي من استهلاك السلع الزراعية

المصدر: النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية عام 2021، إصدار إبريل 2023

34- منظمة الصحة العالمية، 2017

35- المرجع السابق

36- نفسه

37- نفسه

38- نفسه

39- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشر إنتاج القمح، ومؤشر المساحة المحصولية للقمح، 2021/2020

مؤشرات توافر الأغذية:

مؤشرات توافر الأغذية							
المؤشرات	العالم		مصر				
	أحدث سنة	القيمة	2010	2017	أحدث سنة	القيمة	الوضع الآن
إنتاجية القمح	2021	75	100	100	2021	100	
الإنفاق الزراعي	2021	0.45	0.14	0.12	2021	0.12	
الخسائر الغذائية	2020	13.8	9.8	13.1	2021	9.8	
إمدادات الطاقة الغذائية	2021	124	140	135	2021	133	
الاعتماد على واردات القمح			49.6	59	2021	57	
المياه المستخدمة في الزراعة			116.52	106.7	2019	106.5	

1) إنتاجية القمح

تُعد إنتاجية القمح في مصر واحدة من أعلى الإنتاجيات في العالم، حيث وصلت في عام 2020/2021 إلى 2.8 طن/فدان[40]، أي ضعف المتوسط العالمي. تشير إحدى الدراسات إلى إمكانية أن ترتفع مصر بإنتاجيتها من القمح إلى 3.9 طن/فدان دون زيادة المساحة المنزرعة، وإذا اعتمدنا هذه الإنتاجية المتوقعة لقياس إنتاجية القمح في مصر فسيصبح وضعها سيئ على هذا المؤشر (3.1/10).[41] ولكننا فضلنا هنا اعتبار مصر قد حققت كامل إمكاناتها الإنتاجية لسببين: الأول، أن مصر تفوق دول مثل روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة في الإنتاجية؛[42] والثاني، أن زيادة الإنتاجية دون التوسع في مساحة الأرض قد يعني المزيد من استهلاك الأسمدة الكيماوية في الوقت الذي تستهلك فيه مصر بالفعل كميات هائلة من السماد إذ يبلغ متوسط استهلاك الفدان الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة في مصر من الأسمدة 4 أضعاف المتوسط العالمي.

40- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشر إنتاج القمح، ومؤشر المساحة المحصولية للقمح، 2021/2020

41- Global Yield Gap Atlas, https://www.yieldgap.org/egypt

42- Hannah Ritchie, Max Roser and Pablo Rosado, "Crop Yields", Our World in Data, https://ourworldindata.org/crop-yields

متوسط استهلاك الأسمدة كجم/فدان من الأراضي الصالحة للزراعة

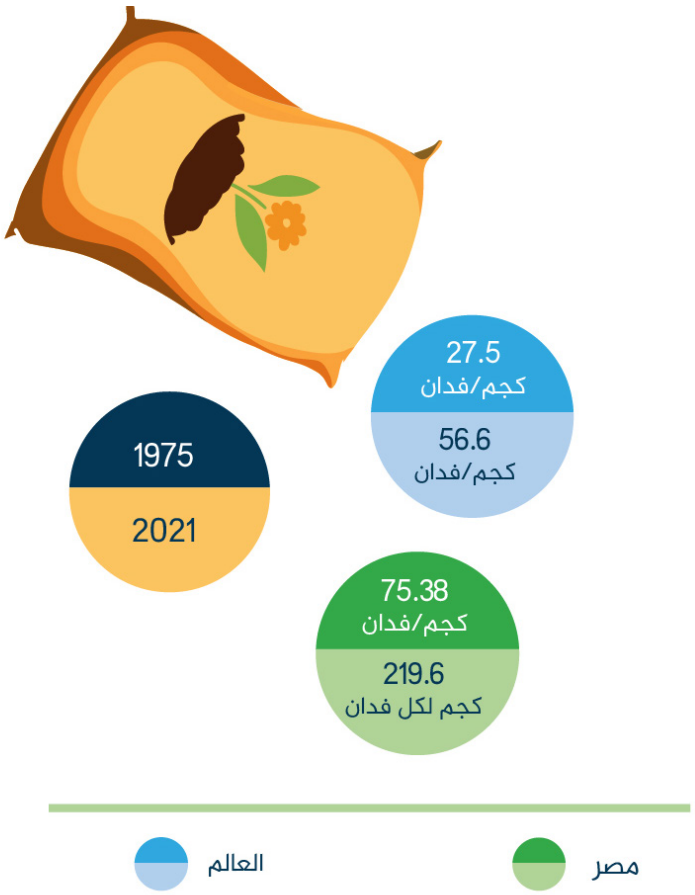

المصدر: البنك الدولي

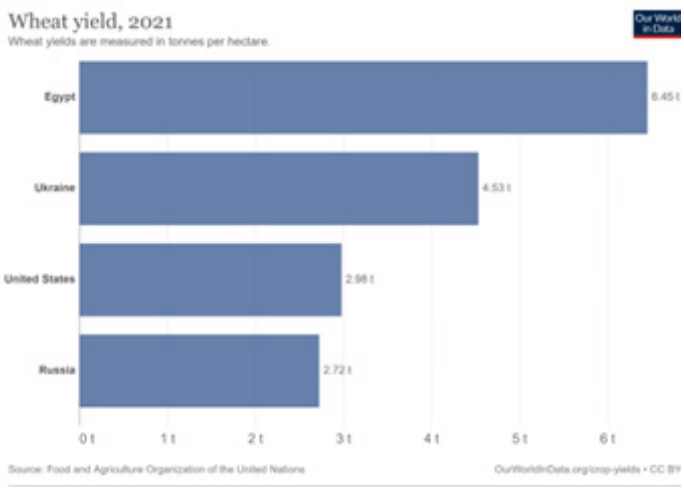

2) الإنفاق الزراعي

يحظى القطاع الزراعي في مصر بنصيب ضئيل من الإنفاق الحكومي لا يتجاوز 1.4%.[43] إنّ نقص الاستثمار في مجال البحث العلمي والتطوير والتدريب الزراعي ينتج عنه أزمات حالية، مثل عدم كفاءة استخدام المياه في الزراعة وارتفاع نسب المبيدات أو الأسمدة عن الحد المسموح بها في الغذاء بسبب تراجع دور الحكومة في مهام الإرشاد والمتابعة والمراقبة للتأكد من سلامة الأغذية، أو أزمات مستقبلية مثل هشاشة القطاع أمام تأثيرات التغيرات المناخية المتوقعة.

إنّ زيادة الإنفاق الزراعي سيعود بالفائدة مصر. فالتركيز على سياسات الدعم الزراعي بحيث تكون أولويات السياسات الحكومية في الإنفاق الزراعي لصالح تعزيز العدالة الاجتماعية مثل تأمين الحد الأدنى من الدخل للعاملين الزراعيين، حيث يعمل ثلث الفقراء المشتغلين في الريف في قطاع الزراعة، سيؤدي إلى تحسين حياة الناس المعتمدة على الزراعة وكذلك تخفيض معدلات الفقر[44]. يوضح الشكل التالي أن أثر زيادة النمو الزراعي على دخل الفقراء أقوى وأكثر إيجابية من الزيادة المماثلة في النمو غير الزراعي، فعندما تضخ الدولة استثمارات أكبر في القطاع الزراعي بحيث يصبح أكثر إنتاجية وكفاءة، يؤدي ذلك إلى إتاحة الغذاء للفقراء بتكلفة أقل كما يُحدّ من تقلب الأسعار.[45]

أثر زيادة النمو الزراعي على دخل الفقراء أقوى وأكثر إيجابية من الزيادة المماثلة في النمو غير الزراعي

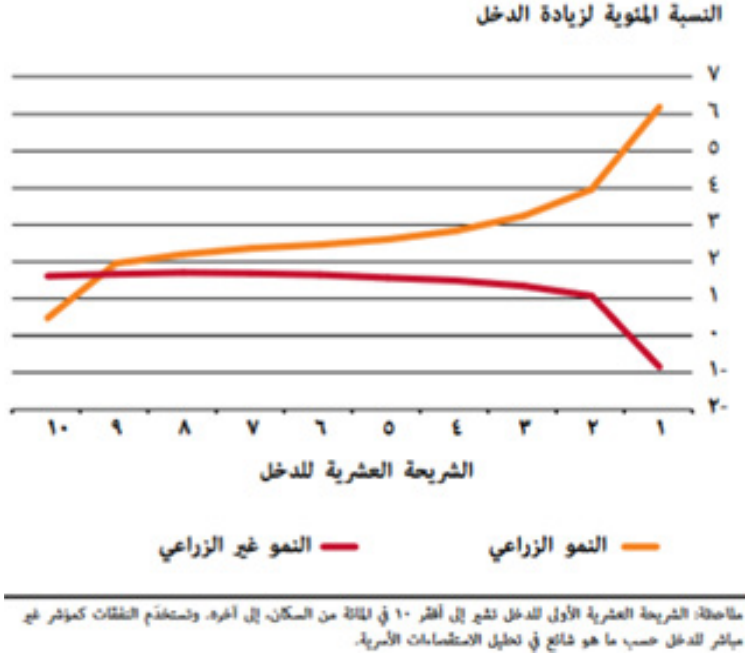

ملاحظة: الشريحة العشرية الأولى للدخل تشير إلى أفقر ١٠ في المائة من السكان، إلى آخره. وتستخدم النفقات كمؤشر غير مباشر للدخل حسب ما هو شائع في تحليل الاستقصاءات الأسرية.

43- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بوابة البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة. https://tinyurl.com/bdfzejz3

44- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "خصائص الأسر الفقيرة: دراسة تحليلية من واقع بيانات «بحث الدخل والإنفاق» 2018/2017"، يوليو 2020.

45- الفاو، «خيارات السياسات للتصدي لتقلب وارتفاع الأسعار"، https://www.fao.org/3/i2330a/i2330a05.pdf

3) الخسائر الغذائية-الفاقد والمُهدَر من الأغذية كحصة من إجمالي الأغذية المتاحة:

تفقد مصر في المتوسط حوالي ربع إنتاجها السنوي من الخضروات **قبل الإتاحة للاستهلاك** خلال عمليات الفرز والتعبئة والنقل والتخزين والتصنيع وغيرها من مراحل التسويق. على سبيل المثال، تُعد كمية الفاقد من محصول البطاطس أكبر من كمية صادرات البطاطس.[46]

خلال الخمس سنوات من 2017 إلى 2021، فقدت مصر 35.8% من إنتاجها المحلي من القمح (15830 ألف طن). ينتج الطن الواحد من القمح 11180 رغيف خبز مدعم؛ أي أنّ الهدر السنوي من القمح يكفي لإنتاج 35.396 مليار رغيف وهو ما يمثل 39.8% من إجمالي الخبز المدعم في عام 2021.[47]

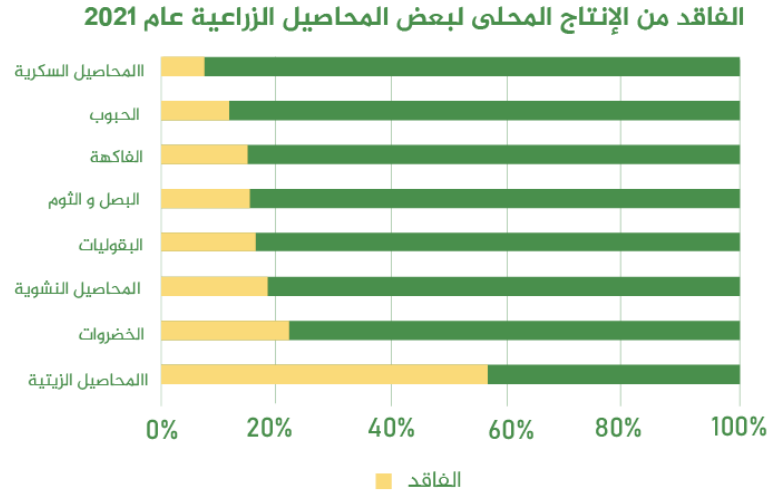

المصدر: النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية عام 2021، إصدار إبريل 2023

تقتصر الأرقام السابقة على مقدار السلع غير المُستفاد منها نتيجة الفقد خلال المراحل الممتدة بين تسجيل الإنتاج وقبل وصوله إلى المستهلك دون احتساب الهدر في المراحل اللاحقة. بحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُهدر سنويًا في مصر قرابة 9,136,941 طن على مستوى الأسر المعيشية، و2,775,538 طن على مستوى الخدمات الغذائية و1,570,093 طن على مستوى البيع بالتجزئة.[48]

4) إمدادات الطاقة الغذائية

يزيد متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية في مصر عن100%؛ مما يعني أن الإمدادات الغذائية تفوق الاحتياجات المقدرة للسكان. دون أن يعبر ذلك بالضرورة عن جودة الغذاء أو تنوعه، فقد يحصل الفرد على سعرات حرارية عالية لكن من مصادر غير صحية وغير متوازنة مثل الاعتماد على الخبز في الحالة المصرية. بجانب أن هذا المؤشر يحسب كافة الأغذية المستهلكة بما فيها المهدرة مما قد يعطي نتائج مضللة، فكون متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية في مصر 133% لا يعني حصول الجميع على كفايتهم منها. فقد يستهلك مجموعة من السكان القادرين ماديًا كميات من الطعام أكبر من احتياجهم والتي تجد طريقها في النهاية إلى سلة المهملات.

46- متوسط 5 سنوات (2017-2021)

47- وزارة المالية، «البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022/2021».

48- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "تقرير مؤشر نفايات الأغذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2021"، قاعدة البيانات، https://tinyurl.com/tzbrwa3b

5) الاعتماد على واردات القمح

يغطي محصول القمح 21% من إجمالي المساحة المحصولية في مصر، ومع ذلك تمثل واردات القمح 42% من إجمالي الواردات الزراعية؛[49] إذ تستورد مصر 57 % من استهلاكها السنوي من القمح[50] مما يجعلها ضعيفة أمام تقلبات الأسواق العالمية. تُعدّ الحرب الروسية الأوكرانية أحد أبرز الأحداث العالمية وأقربها التي تأثرت بها مصر؛ حيث تعتمد مصر على الدولتين في استيراد 80% من وارداتها من القمح.

إحدى الحلول المقترحة لمعالجة أزمة الاستيراد هي تقليص مساحة البرسيم المستديم لصالح زراعة المزيد من القمح. تكمن مشكلة هذا الحل في أن تكلفة زراعة فدان القمح تعادل 1.6 تكلفة زراعة فدان البرسيم المستديم، بينما يماثل صافي العائد على فدان البرسيم المستدام ثلاثة أضعاف صافي العائد على فدان القمح،[51] وبالتالي ستواجه الحكومة صعوبة في تحفيز المزارعين للتخلي عن فارق الربح. وإن نجحت في إقناع صغار الفلاحين؛ فكيف ستضغط على كبرى الشركات المنتجة للألبان واللحوم والدواجن والتي تزرع مساحات شاسعة من البرسيم؟ بالإضافة إلى أنّ تخفيض كمية الأعلاف الخضراء سينتج عنه الحاجة إلى تعويضها بأعلاف مصنعة والتي تعتمد في إنتاجها على محاصيل ومكونات لا تكتفي مصر منها ذاتيًا، كما سيؤدي إلى زيادة العجز في اللحوم الحمراء المتوفرة محليًا.

نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء وبعض مكونات الأعلاف المصنعة لعام 2021

السلعة	القمح	الذرة الشامية	فول الصويا	الفول الجاف	اللحوم الحمراء
نسبة الاكتفاء الذاتي	48.2	46	0.9	22.8	56.6

49- عام 2021/2020

50- متوسط ثلاث سنوات (2019-2021)

51- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي" عام 2020/2021، إصدار مايو 2023.

6) المياه المستخدمة في الزراعة

تعاني مصر من ندرة شديدة في مواردها المائية حيث تصل نسبة الإجهاد المائي إلى 141.71% (سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة).[52]هذا ويستهلك قطاع الزراعة وحده 80% من المياه العذبة في مصر.[53]

مؤشـــرات الحصـــول على الغذاء-الإمكانيـــة الاقتصاديـــة والماديـــة للحصـــول على الأغذيـــة:

مؤشرات الحصول على الغذاء

المؤشرات	العالم		مصر				
	أحدث سنة	القيمة	2010	2017	أحدث سنة	القيمة	الوضع الآن
الفقر	2019	24	25.2	32.5	2019 2020/	29.74	
الإنفاق الغذائي			39.9	37.1	2019 2020/	31.1	
البطالة	2021	6.2	8.8	11.8	2021	7.4	
الأداء اللوجستي	2022	3	2.61		2022	3.1	
التضخم	2022	8	11.3	29.5	2022	13.9	

1) الفقر

في عام 2019/2020، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني29.7%. وتبلغ نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع 4.5%؛ أي من يقل استهلاكهم الكلي عن خط الفقر الغذائي مما يقوض قدرتهم على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية ويعرضهم لخطر الجوع. ويعيش 18% من السكان على 3.65 دولار في اليوم وهو ما يعتبره البنك الدولي خط فقر نموذجي للبلدان المصنفة على أنها ذات دخل متوسط منخفض؛ ومنها مصر. يتركز الفقر في ريف الوجه القبلي حيث يعيش 43% من الفقراء على مستوى الجمهورية، مما يمنع حوالي نصف سكان ريف الوجه القبلي من الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغيره.[54]

رغم أن الجهات الرسمية المنوط بها تحديث البيانات القومية لم تنشر أرقام محدثة عن نسب الفقر في مصر منذ آخر إصدار لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في 2019/2020، فإنه يُتوقع أن تكون نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني في مصر

52- الأمم المتحدة، «التقدم المحرز على مستوى الإجهاد المائي» https://sdg6data.org/ar/indicator/6.4.2

53- لمعرفة المزيد عن أمن مصر المائي وعلاقته بأمنها الغذائي، يُرجى الاطلاع على الورقة البحثية «أزمة المياه في مصر في ظل التغير المناخي» https://www.hcsr-eg.org/water-crisis-in-egypt-vs-climate-change/

54- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر «بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019»، ديسمبر 2020.

قد زادت بفعل الانخفاضات المتتالية في قيمة العملة المحلية. ويُعزز من هذا التوقع أنّه وفقًا لتقديرات البنك الدولي في عام 2020، كان يعيش ثلث السكان في مصر فوق خط الفقر مباشرة ومُعرّضين أن يصبحوا فقراء بالإضافة إلى ثلث السكان الفقراء بالفعل.[55]

وبحسب هبة الليثي، مستشارة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وصلت معدلات الفقر في عام 2022/2023 إلى 35.7%.[56]

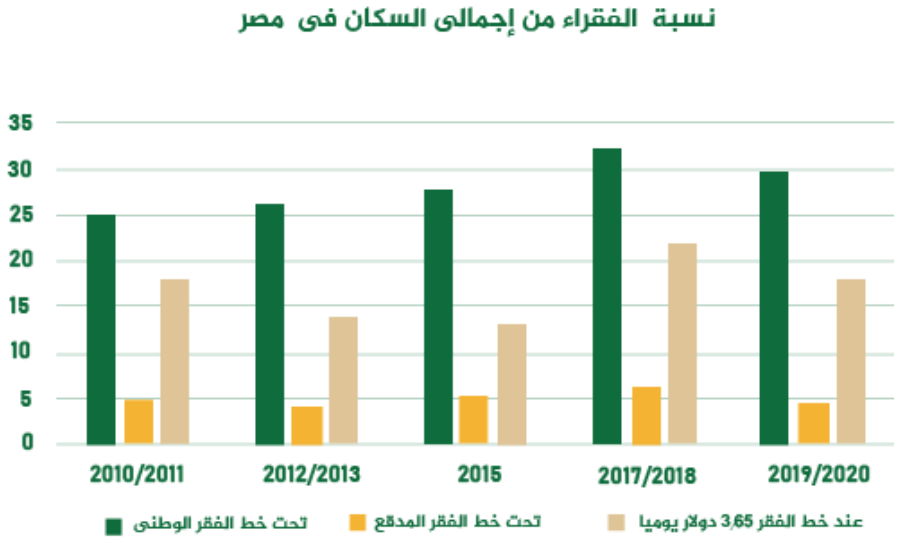

2) الإنفاق الغذائي-حصة الإنفاق على استهلاك الأغذية من مجموع الإنفاق على الاستهلاك لدى الأسر المعيشية

يحتل الإنفاق على الطعام والشراب المرتبة الأولى في إنفاق الأسرة المصرية. يخفض الإنفاق على الطعام والشراب كنسبة من الاستهلاك الكلي مع ارتفاع المستوى المعيشي للأسرة حيث نجد أن الشريحة العشرية الأولى (الأسر الفقيرة) تنفق 44.6% من متوسط استهلاكها السنوي على الطعام والشراب، بينما تقل هذه النسبة إلى 20.1% في الشريحة العشرية العاشرة (الطبقة الغنية)، ولكنه يظل البند الأول للإنفاق في كافة الشرائح.[57]

55- البنك الدولي، **مراجعة الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية: المجلد الأول- سياق الاقتصاد الكلي والمالية العامة، الحماية الاجتماعية ونظام المعاشات**، سبتمبر 2022.

56- أين وصلت أرقام الفقر في مصر؟، حلول للسياسات البديلة، 15 أكتوبر 2023، https://youtu.be/zAisPNUWDug?si=cBMirxk9gMSrX5-A

57- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019»، إصدار ديسمبر 2020.

إنفاق الأسرة المصرية على الطعام والشراب في 2019/2020

شرائح الإنفاق العشرية	متوسط الإنفاق السنوي على الطعام والشراب٪	متوسط الاستهلاك الفعلي السنوي للأسرة (بالأسعار الثابتة)	متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالأسعار الثابتة)	متوسط حجم الأسرة (عدد الأفراد داخل الأسرة الواحدة)	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي للأسرة على الطعام والشراب
الأولى (الأقل إنفاقًا) الأسر الفقيرة	44.6	32010.1	34200	5.7	2609.6
الثانية	41.3	38107.3	40400	5.2	3267.8
الثالثة	39	41753.3	45000	5	3609.3
الرابعة	37.7	44572.5	46800	4.7	3945.5
الخامسة	36.8	46304.6	49800	4.4	4309.3
السادسة	35.1	49623.9	51600	4.2	4603.6
السابعة	33.6	52018.3	54500	3.9	4976.9
الثامنة	32	55055.5	59200	3.6	5527.4
التاسعة	29.8	59284.9	63700	3.2	6343.7
العاشرة (الأعلى إنفاقًا) الشريحة الغنية	20.1	88850.5	95400	2.6	8291.6

- القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي

إنّ نسب الإنفاق المرتفعة على الطعام لا تعني الحصول على تغذية سليمة لكنها نتيجة مباشرة للفقر. في عام 2019/2020، أنفق المصريون حوالي 31.1% من دخلهم على الطعام والشراب، ومع ذلك لم يقدر 65.2% منهم على تحمل كلفة نمط غذائي صحي. بحسب تقديرات الفاو، كان الفرد في مصر يحتاج لإنفاق 3.436 دولار يوميًا في ذلك الوقت ليحصل على كفايته من طعام صحي مأمون ومتنوع ومتوازن يضمن له النمو والتطور البدني والعقلي والاجتماعي؛[58] أي يحتاج الفرد في الشريحة الأولى إلى إنفاق 7.9 أضعاف ما كان ينفقه بالفعل، بينما يحتاج الفرد في الشريحة العاشرة إلى إنفاق 2.5 ضعف ما كان ينفقه حينئذ.[59]

58- الفاو، متوسط العامين 2019-2020.

59- بالاعتماد على متوسط سعر صرف الدولار في العامين 2019-2020 (الدولار= 16.358 جنيه)

- الدعم

يمثل دعم السلع الغذائية 7.4% من استهلاك الأسرة المصرية للغذاء. تغطي منظومة دعم الخبز نحو 79 مليون مستفيد، بينما تغطي منظومة دعم البطاقات التموينية نحو 69 مليون مستفيد. يبلغ متوسط دعم السلع التموينية حوالي 24.6% من إجمالي متوسط الدعم في الموازنة العامة للدولة. يستأثر دعم الخبز وحده بأكثر من نصف الدعم الموجّه للسلع التموينية، ولذلك يلقى نظام الدعم السلعي في مصر انتقادات كونه يحفز على استهلاك الكربوهيدرات، إذ يستهلك الفرد في مصر 146كجم سنويًا من القمح وهو ما يمثل أكثر من ضعف المتوسط العالمي.[60] لكن لا توجد خيارات أفضل أمام المصريين تمدهم بالسعرات الحرارية اللازمة في ظل تراجع قدرتهم الشرائية بفعل التضخم (نشرحه في مؤشر التضخم)، وتحرير سعر الصرف «تعويم الجنيه» (نشرحه في مؤشر الاستقرار السياسي والاقتصادي) سوى الاعتماد على الخبز المدعم.

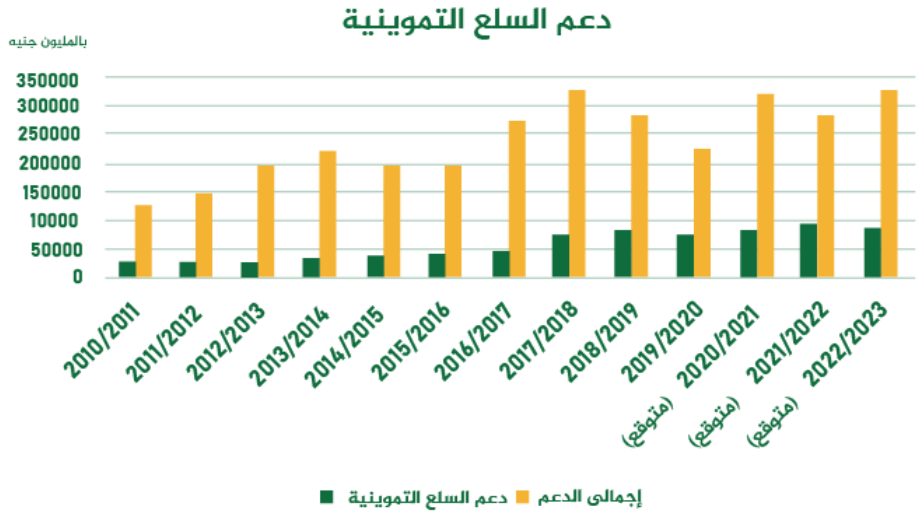

توزيع دعم السلع التموينية فى الموازنة العامة للدولة

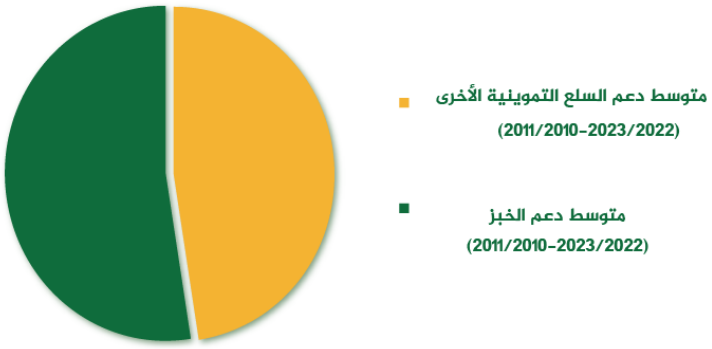

ورغم تنوع المنتجات الغذائية المدرجة ضمن قائمة صرف السلع التموينية والتي تحوي 31 صنفًا، يُقبِل المصريون على ثلاثة سلع رئيسية وهي: الزيت والسكر والأرز. ففي النهاية، يبلغ نصيب الفرد من السلع التموينية 50 جنيهًا شهريًا لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة التموينية وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيهًا، وبالتالي، وخاصة بعد ارتفاع أسعار السلع التموينية، ليس لدى الأسرة المصرية رفاهية التفريط بزجاجة زيت 800 ملل مقابل 125 جرام من الحليب الجاف.

60- الفاو، "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم"، 2022.

ارتفاع أسعار السلع التموينية

سعر السلعة بالجنيه	الزيت (0.8 لتر)	السكر (1 كجم)	الأرز (1 كجم)	فول (500 جرام)	عدس (500 جرام)	دقيق (1 كجم)	لبن جاف (125 جم)
أغسطس 2017	14	10	6.5	3.5	10	6.25	17
يناير 2022	20	8.5	8	7.5	11	7.5	17
مايو 2022	23	10.5	10	7.5	11	11	20
مايو 2022	30	12.6	12.6	9	21	18	25.5

3) البطالة

بلغ معدل البطالة 7.4% في عام 2021، وهو أقل معدل بطالة شهدته مصر خلال الثلاثين عامًا الماضية. لكن لا يمكن التعويل على انخفاض معدل البطالة وحده في تحسين وضع الأمن الغذائي للأسر الفقيرة، حيث أنّ التحسن في معدلات البطالة تواكب مع تدهور حاد في ظروف العمل. يوضح الجدول بالأسفل كيف أن معدل البطالة انخفض خلال 6 سنوات من 2013 إلى 2019 بنسبة 5.4%، وفي المقابل، ارتفعت نسبة العمالة غير الرسمية بنسبة16.1%.[61]

السنة	معدل البطالة	نسبة العمالة غير الرسمية عدا القطاع الزراعي[62]
2013	% 13.15	% 42.9
2014	% 13.1	
2015	% 13.05	% 47.2
2016	% 12.45	% 50.4
2017	% 11.77	% 52.8
2018	% 9.85	% 54.4
2019	% 7.8	% 59

61- المقصود هنا العمل بدون عقد، أو معاش تقاعدي، أو تأمين صحي.

62- ILOSTAT Explorer, International Labour Organization, https://bit.ly/43hRLn7

في عام 2017، مثّلت العمالة شديدة الهشاشة 27% من إجمالي العمالة في مصر.[63] ولإنّ العمل هو مصدر الدخل الرئيسي للأسرة في مصر، إذ يمثل الدخل من العمل64% من إجمالي متوسط الدخل السنوي للأسرة،[64] يؤثر عدم تمتع الأفراد بعمل لائق، أي حرمانهم من دخل ثابت ومنتظم، على قدرتهم على الحصول على الغذاء. فالنساء في مصر تعاني أكثر من انعدام الأمن الغذائي نظرًا لإن الفجوة بين الجنسين من حيث الدخل من العمل تُقدَر ب67.55%.

متوسط الدخل السنوي للأسرة من العمل وفقًا للقطاع الرئيسي لرب الأسرة والنوع

القطاع الرئيسي لرب الأسرة	الذكور	الإناث	الفجوة في الدخل بين الجنسين
إجمالي الدخل من العمل	50108.2	16258.9	% 67.55
حكومي	66460	43476.2	% 34.58
عام/أعمال عام	73848.1	70628.8	% 4.36
خاص استثماري	72222.9	46828.9	% 35.16
خاص عادي	58829.6	28803.5	% 51.04
خاص خارج المنشآت	43267.5	30637	% 29.19

4) الأداء اللوجستي

مؤشر يقيس كفاءة عمليات التخليص الجمركي، وجودة البنية التحتية المرتبطة بمجالي التجارة والنقل، وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجيستية، والقدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها، ومعدلات وصول الشحنات إلى أصحاب الشحنات في الوقت المحدد لها. (البنك الدولي)

حققت مصر (3.10/5) وهو وضع أفضل من متوسط أداء الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (2.66/5) وكذلك أفضل من متوسط أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2.95/5). ويؤدي وضع مصر الجيد في هذا المؤشر إلى استقرار سلاسل الإمداد الغذائية الضرورية.

63- L. Fedi, M. Amer and A. Rashad, *Growth and Precariousness in Egypt*, International Labour Organization, 12 December 2019. https://bit.ly/3oguFhG

64- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك** 2019/2020 "المجلد الخامس: متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول طبقًا للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية"، سبتمبر 2021.

5) التضخم

بلغ المعدل السنوي للتضخم العام في مصر أقصاه في سبتمبر الماضي بنسبة 40.3%، بينما حقق المعدل السنوي للتضخم في أسعار الغذاء 73.56%. وبحسب بيانات البنك المركزي المصري، فإن المحرك الأساسي للتضخم في مصر خلال الشهور الماضية هو ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

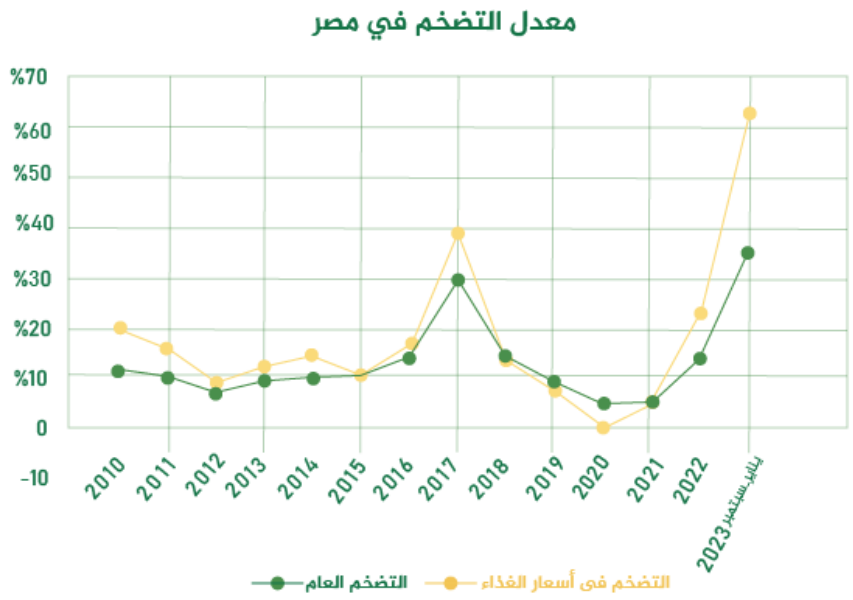

لا يخضع الغذاء للمرونة السعرية للطلب، فمهما ارتفعت أسعار السلع الغذائية، سيظل الناس مجبرين على شرائها لتناولها. في عام 2017، عندما وصل معدل التضخم السنوي للسلع الغذائية إلى38.89% ، زاد إنفاق الأسرة المصرية على الطعام والشراب بنسبة 2.7% عن عام 2015 والذي كان قد شهد معدل تضخم للسلع الغذائية بلغ 10.56%، ونجد أنه في عام 2020 عندما انخفض معدل التضخم السنوي للسلع الغذائية إلى 15.0-% انخفض كذلك إنفاق الأسرة المصرية على الطعام والشراب بنسبة 6% عن عام 2017.

وتختلف قدرة كل شريحة على مواجهة صدمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية. فكلما كانت الشريحة تنفق بالفعل نسبة أكبر على الغذاء من إجمالي استهلاكها الكلي، أصبحت أقل قدرة على التكيف مع ارتفاع الأسعار. فقد تتمكن الأسر ذات المستوى المعيشي المرتفع والأكثر إنفاقًا من إعادة هيكلة استهلاكها بحيث تخفض من إنفاقها على السلع الترفيهية والثقافية لصالح الطعام والشراب، في حين أن ارتفاع الأسعار بشكل غير متوقع يدفع الشرائح الأقل إنفاقًا نحو مفاضلات قاسية بين الاحتياجات الأساسية، فإما تضطر إلى خفض كمية ونوعية الغذاء، أو إخراج الأطفال من التعليم، أو التوفير في خدمات الرعاية الصحية.

- مؤشرات الاستفادة من الغذاء-استخدام الأغذية:

مؤشرات الاستفادة من الغذاء							
المؤشرات	العالم		مصر				
	أحدث سنة	القيمة	2010	2017	أحدث سنة	القيمة	الوضع الآن (جيد جدا، جيد، معتدل، سيئ، سيئ جدا)
الحصول على مياه الشرب	2022	91	98.54	98.75	2022	98.77	
الوصول إلى الصرف الصحي	2022	81	94.37	96.56	2022	97.53	
تقزم الأطفال	2022	22.3	25.4	21.9	2022	20.4	
هزال الأطفال	2022	6.8	7.9	9.5	2020	9.5	
فقر الدم عند النساء	2019	29.9	31.9	28.8	2019	28.3	

1) الحصول على مياه الشرب

يستفيد 98.77% من السكان في مصر من خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل، كما تعتمد 94.3% من الأسر المعيشية على مياه شرب من مصدر موجود بالمنزل، ولدى93.97% من الأسر حنفية داخل المسكن. لكن لايزال هناك حاجة لبذل جهود أكبر في معالجة مياه الشرب أو التوعية بالطرق الفعالة لمعالجتها؛ إذ تستخدم 71.2% من الأسر مياه الشرب دون معالجتها.[65]

2) الوصول إلى الصرف الصحي

يستفيد 97.53% من السكان من خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل، ويستخدم 67.06% من السكان خدمات الصرف الصحي المدارة بشكل مأمون.[66] إذ تستخدم 90.9% من الأسر المعيشية دورة مياه محسنة وغير مشتركة، وتقوم62.9% من الأسر المعيشية بالصرف على شبكة الصرف العام.[67]

3) تقزم الأطفال (قصر القامة بالنسبة إلى العمر)

تراجعت معدلات انتشار التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة في مصر من نسبة 25.9% في عام 2000 إلى 20.4% في عام 2022. ورغم تراجع نسبة الانتشار، فإن عدد الأطفال الذين يعانون من التقزم زاد من 2.3 مليون طفل في عام 2000 إلى 2.5 مليون طفل في عام 2022، في حين أن المقصد المستهدف لعام 2030 يتمثل في خفض عدد الأطفال الذين يعانون من

65- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المسح الصحي للأسرة المصرية 2021، ديسمبر 2022.

66- World Health Organization, https://bit.ly/42Vzzjq

67- المسح الصحي للأسرة المصرية 2021.

التقزم بنسبة 50% ، لذا تحتاج مصر إلى التحرك بسرعة واتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق التقدم المطلوب، حيث يعرقل التقزم وغيره من أشكال سوء التغذية النمو البدني والإدراكي للأطفال، ويجعلهم عرضة للمرض المتكرر أو لفترات طويلة ولضعف في المناعة ولمخاطر الوفاة من العدوى الشائعة أو الإصابة بالوزن الزائد وكذلك زيادة خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية في المراحل اللاحقة من حياتهم. فالأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في أول 1,000 يوم من عمرهم قد يتعرضون إلى خطر الإصابة بالإعاقات الإدراكية والجسدية،[68] كما تساهم العوامل المتصلة بالتغذية في حوالي45% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة.[69] في مصر، يمثل الأطفال في هذا العمر حوالي 13.6% من السكان، مما يجعل مواجهة خطر سوء التغذية أولوية قصوى.[70]

ينتشر الحرمان من التغذية بين 30.2% من الأطفال تحت سن الخمس سنوات، إذ يكشف تقرير لليونيسيف عن معاناة 10 مليون طفل في مصر من الفقر متعدد الأبعاد (41.2% منهم هم أطفال تحت سن الخمس سنوات).[71] وتتجلى التأثيرات الصحية الناجمة عن الفقر والحرمان من التغذية في انتشار زيادة الوزن ونقص الوزن والأنيميا بين الأطفال دون سن الخامسة بمعدلات 17.8% ، و7% و32.2% على الترتيب، وتلاحقهم هذه التأثيرات طوال حياتهم. أظهرت دراسة أجريت عن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لسوء التغذية عند الأطفال في مصر أنه في عام 2009 عانى33% من الأطفال في سن المدرسة و41% من السكان في سن العمل من مشاكل مرتبطة بتأخر النمو في طفولتهم، هذا وبالإضافة إلى تكبُّد مصر لخسائر قُدِرت بـ3.7 مليار دولار. وتوقعت الدراسة ارتفاع التكلفة بنسبة 32% لتصل إلى 4.884 مليار دولار في 2025 إذا ظلت معدلات سوء التغذية كما هي.[72] تُظهر البيانات في الجدول بالأسفل تحسُن طفيف أحرزته مصر في بعض مؤشرات سوء التغذية (التقزم وفقر الدم) عند الأطفال تحت سن الخمس سنوات، ونكوص في مؤشرات أخرى (الهزال وزيادة الوزن ونقص الوزن).

سوء التغذية عند الأطفال تحت سن الخمس سنوات

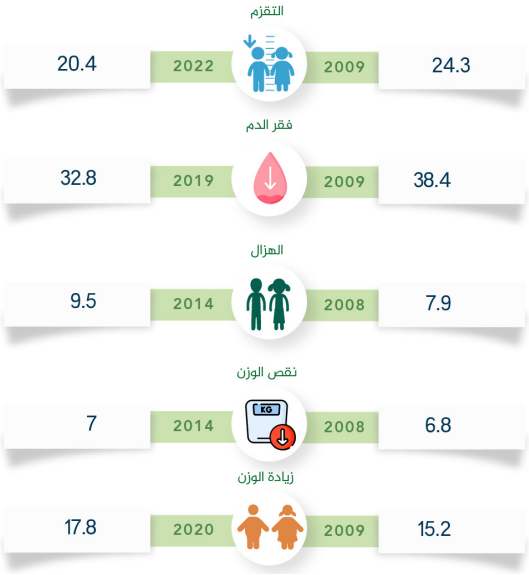

68- World Food Programme, "Feeding Minds 1000 days plus", https://tinyurl.com/4wstdpbr

69- منظمة الصحة العالمية، «سوء التغذية»، 9 يونيو 2021. https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/malnutrition

70- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائي السنوي**، الباب الثاني «السكان»، 2022.

71- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، **فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر**، ديسمبر 2017.

72-*The Cost of Hunger in Egypt: Implications of Child Undernutrition on the Social and Economic Development of Egypt*, The Egyptian Cabinet Information and Decision Support System (IDSC), June 2013.

4) هزال الأطفال (انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول)

بحسب آخر البيانات المتاحة، نجد تدهور في قدرة مصر على الحد من انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة، وتبتعد أكثر عن هدف التنمية المستدامة لعام 2030 المحدد بأقل من 3 في المائة.

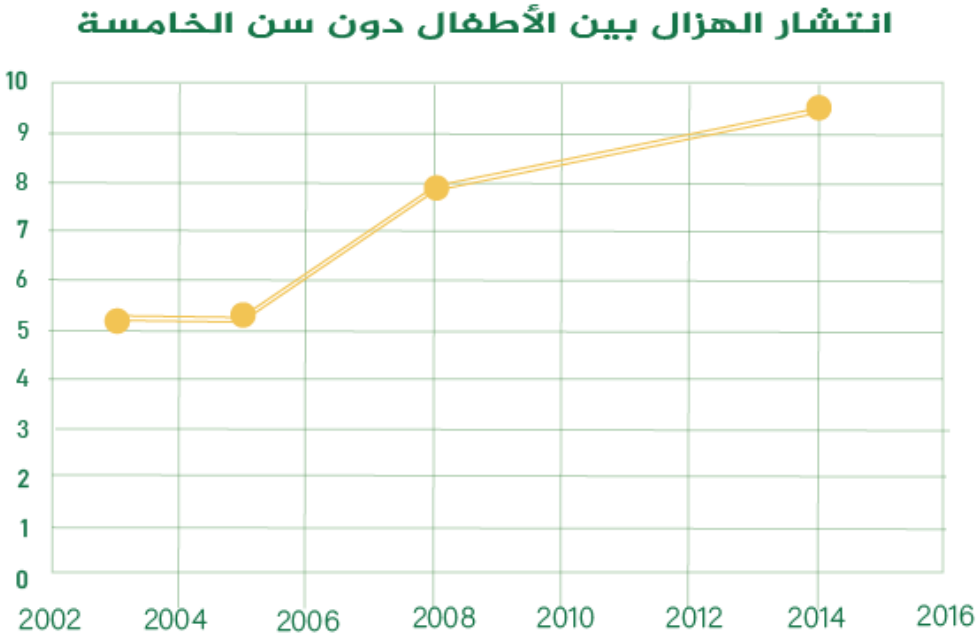

5) فقر الدم عند النساء

في عام 2019، عانت 28.3% من النساء في سن الإنجاب من فقر الدم ويأتي هذا كانعكاس لانعدام الأمن الغذائي في مصر. يتسبب فقر الدم عند النساء في اعتلالات صحية لهن ولأطفالهن، قد تعرضهن لمشاكل صحية أثناء الحمل والولادة، مثل: زيادة خطر الولادة المبكرة أو الإصابة باكتئاب ما بعد الولادة. وتمتد آثار سوء التغذية وفقر الدم أثناء الحمل إلى المواليد الجدد، إذ ترتفع فرص الوزن المنخفض عند الولادة وتقل قدرة الطفل على النمو.[73]

73- "Iron deficiency anemia during pregnancy: Prevention tips", Mayo Clinic, https://mayocl.in/314sPPK

- مؤشرات الاستقرار-استقرار الأغذية على مر الزمن:

مؤشرات الاستقرار							
المؤشرات	العالم		مصر				
	أحدث سنة	القيمة	2010	2017	أحدث سنة	القيمة	الوضع الآن
تغير المناخ	2022	1.394	2.325	0.616	2022	0.655	
مفارقات الأسعار	2021	-0.1158	1.09	1.21	2021	-0.16	
الاستقرار السياسي			19.4	9	2022	14	
تقلبات الإنتاج الغذائي	2020	2.6	9	6.6	2020	7.7	
تقلبات الإمداد الغذائي	2021	3	45	30	2021	32	

1) تغير المناخ[74]

لا تتحمل مصر كغيرها من الدول النامية المسئولية التاريخية عن التغير المناخي، ولكنها مع ذلك واحدة من أكثر الدول المعرضة لمخاطر التغيرات المناخية ومن أقلهم استعدادًا كذلك. وفقًا لمؤشر ND-Gain Index، تحتل مصر المرتبة الـ83 في قائمة الدول الأكثر هشاشة أمام التقلبات المناخية وتأتي في المرتبة الـ129 في قائمة الدول الأكثر استعدادًا.[75]

يساهم قطاع الزراعة بنسبة 9.22% من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في مصر، ولا تتخطى الأخيرة بدورها 0.71% من إجمالي الانبعاثات العالمية.[76] ويُشكّل قطاع الزراعة بجانب المياه أكثر القطاعات هشاشة إذ للتغير المناخي تأثير مزدوج على الزراعة في مصر. فمن ناحية، وباعتبارها مستورد صاف لبعض المحاصيل الزراعية مثل القمح، ستتأثر مصر بالظواهر المناخية المتطرفة التي ستلحق بالدول المُصدّرة كالجفاف أو الفيضان ونتيجة لهذه الصدمات المناخية على المحاصيل الزراعية ستنخفض الإنتاجية على مستوى العالم بنسبة 5% على الأقل بحلول 2050[77] مما يؤدي إلى تقلب الأسعار العالمية. ومن ناحية أخرى، ستتأثر الزراعة وإنتاجية المحاصيل في مصر بسبب ارتفاع درجات الحرارة بها والإجهاد المائي وزيادة مستوى الملوحة في التربة والمياه الجوفية؛ فمن المتوقع أن تقود هذه العوامل إلى خفض إنتاجية المحاصيل بنسبة 10% ويلحق الضرر الأكبر بالمحاصيل الصيفية سريعة التأثر بارتفاع درجات الحرارة عن حد أقصى.[78]

74- لمعرفة المزيد عن تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي في مصر، يُرجى الاطلاع على الورقة البحثية «هل غذاء المصريين في خطر؟ الأمن الغذائي وتغير المناخ»، https://www.hcsr-eg.org/food-security-and-climate-change/

75- Notre Dame Global Adaptation Initiative (ND-GAIN) Country Index, https://gain-new.crc.nd.edu/country/egypt

76- Climate Watch, Egypt Profile, https://bit.ly/3OhlAQj

77-Janet Ranganathan et al, "How to Sustainably Feed 10 Billion People by 2050", World Resources Institute, 5 December 2018, https://bit.ly/431euU2

78- Nicostrato D. Perez et al "Climate Change and Egypt's Agriculture", International Food Policy Research Institute, 2021, https://www.ifpri.org/publication/climate-change-and-egypts-agriculture

نسبة انخفاض الإنتاجية

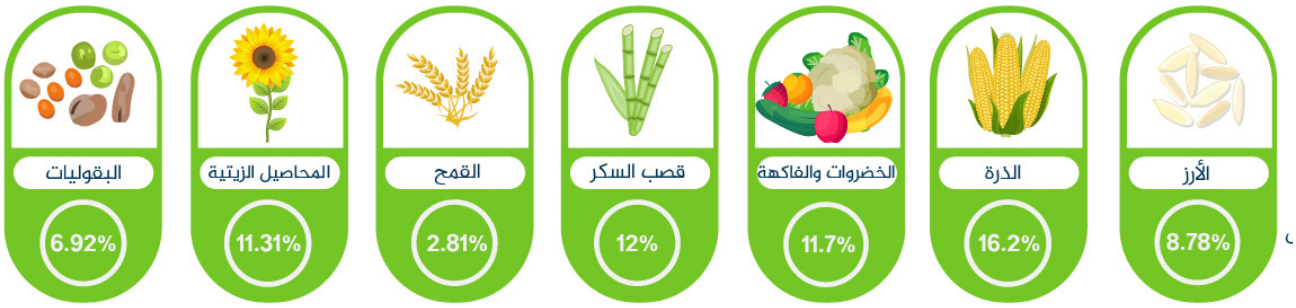

2) مفارقات الأسعار

يقيس هذا المؤشر تقلب أسعار المواد الغذائية، ويكشف عن نموها غير الطبيعي في الأسواق.

على خلاف العامين 2010 و2017 اللذين شهدا ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل غير طبيعي، نجد أن العام 2021 اتسم بنمو السعر الطبيعي. قد يرجع ذلك إلى تكيُّف المواطنين مع الأسعار بعد سنوات من التقلب على إثر خسارة الجنيه لنصف من قيمته أمام الدولار في نوفمبر 2016، أو كنتيجة لتوسع الحكومة في إنشاء المستودعات، وبذلك يكون توافر احتياطي من السلع الزراعية على الأجل القصير في مصر هو ما جنبها حدوث صدمة قوية للأسعار في سوق المواد الغذائية أثناء جائحة كوفيد.[79] يجب الإشارة إلى أن أحدث قيمة متوفرة لقياس هذا المؤشر ترجع إلى عام 2021، ولذا لا تغطي هذه القيمة تأثير تغير سعر الصرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي من 15.74 جنيه في 2021 إلى 30.89 جنيه حاليًا، ولا تغطي أيضًا تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على ارتفاع فاتورة مصر من الواردات الزراعية.

3) الاستقرار السياسي والاقتصادي

يتأثر النظام الغذائي بالسياق السياسي والاقتصادي للدولة حيث يهدد عدم الاستقرار توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها. تبلغ نسبة الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر 14% فقط.[80] أحد أهم العوامل التي تؤثر على الاستقرار وتهدد توافر الأغذية تتعلق بحجم الدين إذ من المتوقع أن يصل إلى 96% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/2024.

وبسبب أعباء خدمة الدين، اضطرت الحكومة إلى الاستجابة لتوصيات مؤسسات الإقراض الدولية مثل صندوق النقد الدولي فقامت بتحرير سعر الصرف وخفض الإنفاق العام. يؤدي انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار إلى ارتفاع تكلفة فاتورة الاستيراد فيقلّ المعروض من السلع الغذائية في الأسواق المحلية فترتفع أسعارها وتتراجع القدرة الشرائية للمواطنين.

وبفضل تقليص حجم المصروفات العامة في الموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق فائض لصالح أداء مدفوعات الفائدة على إصدارات الحكومة من الأذون والسندات المحلية والدولية صار مجموع أقساط القروض وفوائد الدين تمثل 15 ضعف مجموع

79- "مصر تنجح في تأمين مخزون السلع الاستراتيجية وضبط الأسواق"، الهيئة العامة للاستعلامات، 20 أغسطس 2021. https://bit.ly/3MEWkm5

80- Worldwide Governance Indicator, The World Bank, 2022.
https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators#

الإنفاق على دعم السلع التموينية ومعاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية القادمة 2023/2024.

تتجلى تداعيات هذه الأزمة عند النظر إلى حقيقة أن الاقتصاد المصري تمكّن من تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.6% خلال العام المالي 2021/2022.وبالرغم من ذلك لجأت الحكومة المصرية في عام 2022 لاقتراض 500 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية لضمان توفير الخبز للأسر الفقيرة والأكثر احتياجًا دون انقطاع،[81] بالإضافة إلى قرض آخر بقيمة 500 مليون دولار لتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي «تكافل وكرامة».[82]

4) تقلبات الإنتاج الغذائي

يعبر هذا المؤشر عن التقلب في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية.

في الوقت الحالي، تتسم مصر باستقرار إنتاجها الغذائي، لكن في المستقبل وبسبب الظروف المُوضحة في مؤشر التغير المناخي، قد تتعرض مصر لمخاطر تقلب الإنتاج مما يُسفر عن صدمة في العرض المحلي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

5) تقلبات الإمداد الغذائي

وفقًا لهذا المقياس، لا تعاني مصر حاليًا من تقلبات الإمداد الغذائي، ولكن كلما زاد اعتماد الدولة على السوق العالمي في الوفاء باحتياجاتها الغذائية، صارت أضعف أمام التغيرات العالمية. فارتفاع أسعار النفط العالمية تعني ارتفاع أسعار الغذاء بسبب ارتفاع تكلفة الشحن وارتفاع أسعار الأسمدة. وإذا وضعت الدول الأخرى قيود على صادراتها من المحاصيل الزراعية مثلما حدث في عام 2008 حين تدخلت بعض الحكومات وحظرت تصدير بعض المحاصيل الزراعية ومنها القمح لتثبيت الأسعار المحلية مما أدى إلى زيادة تقلب الأسعار العالمية، أضرَّ ذلك بالبلدان الفقيرة التي تعتمد بشدة على الواردات الغذائية ومنها مصر. كما تتأذى أيضًا بلدان العالم النامي بإلغاء أو تقليص الدعم أو الإعفاءات التي تقدمها الدول الثرية لمواطنيها، فإذا خفضت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم الذي تقدمه لمزارعيها أدى ذلك إلى ارتفاع سعر القمح على مصر.[83] فكيف يمكن لمصر إذًا تجنب تقلبات الإمداد الغذائي في المستقبل؟ يكمن الحل في الاستدامة وتعزيز قدرة الدولة على الوفاء باحتياجاتها الغذائية محليًا وتقصير سلاسل الإمداد الغذائية، بمعنى تقليل عدد الوسطاء بين المُنتج والمستهلك. يطيل الاعتماد على الواردات سلسلة الإمداد حيث يدخل وسطاء أكثر في مراحل السلسلة مثل شركات التصدير والاستيراد والشحن وغيرهم مما يطيل من المسافة والمدة الزمنية التي يقطعها الغذاء قبل وصوله إلى طبق المستفيد مما يؤدي إلى زيادة الهدر والتكلفة واستهلاك الطاقة وأخيرًا زيادة السعر على المستهلك الأخير.

81- The World Bank, "US$ 500 Million Project Will Help to Strengthen Egypt Food and Nutrition Security", 29 June 2022, https://bit.ly/3o4EPlA

82- The World Bank, "Takaful and Karama Cash Transfer Expansion and Systems Building Project", 22 December 2022, https://bit.ly/3OeuAWp

83- ها-جون تشانج، **السامريون الأشرار: الدول الغنية والسياسات الفقيرة وتهديد العالم النامي**، ترجمة أحمد شافعي، الكتب خان، الطبعة الثانية، صفحات 170-174.

سلسلة الإمدادات الغذائية

خاتمة

لا ينفصل الأمن الغذائي للمصريين عن السياسة النقدية للدولة وحالة الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي الداخلي وكذلك التوترات العالمية والأوبئة والحروب وتبعات التغير المناخي على الدول المصدرة للحبوب. كل هذا وأكثر يؤثر لحظيًا وبشدة على قدرة الناس المادية على الحصول على الغذاء خاصة مع وجود ثلث السكان في هوة الفقر وثلثهم الآخر على حافتها. إنّ وضع مصر معقد ولا يوجد حل واحد ناجع وقاطع بإمكانه أن يحقق الأمن الغذائي للسكان، لكن ينبغي الإسراع باتخاذ قرارات تُحجم الأزمة الحالية كتقديم الدعم العيني والنقدي لهؤلاء الذين يعانون بالفعل من الجوع بجانب العمل على سياسات قصيرة وطويلة الأمد قد تحسن من وضعنا الحالي وتجنبنا أزمات تقلبات الإمداد الغذائي في المستقبل، كوضع خطة لتقليل هدر الأغذية وحث وتوعية المواطنين على اتباع أنماط غذائية صحية تعتمد على المحاصيل التي تحقق مصر وفرة وكفاءة في إنتاجها. ولتقليل الفجوة الغذائية وتحقيق الاستدامة يجب إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتحفيز الممارسات الإنتاجية التي تربط المُنتج بالمستهلك عوضًا عن نمط الإنتاج الموجه نحو السوق وكذلك الدفع نحو نمط إنتاج غير قائم على الاستغلال لا يمتص صحة الإناث في عمل زراعي غير مأجور ولا يفقد الأطفال بسببه حياتهم مقابل أجر زهيد خلال عملهم بالمزارع الكبرى.

الإنسان والمدينة للأبحاث

الإنسانية والاجتماعية

www.hcsr-eg.org
info@hcsr-eg.org